الأمم المتحدة

A/C.3/58/L.9

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٥ من جدول الأعمال
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبوتسوانا، وشيلي، وفنزويلا، وكوستاريكا، والمكسيك: مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ **تشير** إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[١] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[٢] ستشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

101003 101003 03-55063 (A)

الاستثنائية الرابعة والعشرين[٢] ستشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣] والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تلاحظ أن لجنة التنمية الاجتماعية ستنظر خلال دورتها الثالثة والأربعين التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ في موضوعها ذي الأولوية المعنون ''استعراض الإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة''،

١ - **تحيط علما مع الارتياح** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[١]، التي كانت بمثابة حجر الأساس لتوافق جديد في الآراء يجعل الناس محور الاهتمام في السياسات الإنمائية، وورد فيها تعهد بالقضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي، من أجل إقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** القرارات المتصلة بالإجراءات والمبادرات الأخرى الرامية إلى التعجيل بتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين والواردة في المبادرات الأخرى المتخذة من أجل التنمية الاجتماعية[٢]؛

٤ - **تشدد** على أن إحراز تقدم في تحقيق أهداف إنمائية كالقضاء على الفقر والعدالة الاجتماعية والمساواة والاندماج الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتطلب

---

(٢) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) A/58/172.

إلى جانب السياسات الاجتماعية سياسات اقتصادية داعمة ومتساوقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي؛

٥ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى إحداث تكامل مجدٍ بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية على جميع مستويات اتخاذ القرار، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقييم فعالية هذا التكامل وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى الجمعية العامة؛ وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تولي عناية خاصة لهذه المسألة في دوراتها المقبلة؛

٦ - **تدعو** مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى العمل بنشاط على تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان عمل كل منها؛

٧ - **تؤكد** في هذا الصدد أن التنمية الاجتماعية للبلدان النامية وقدرتها على أن تنشُد سياسات اجتماعية - اقتصادية متكاملة يتطلب مشاركتها الفعلية في عملية صنع القرار ووضع المعايير على الصعيد الدولي، بما في ذلك مشاركتها في المؤسسات المالية الدولية، وتهيب بجميع المؤسسات الدولية أن تتخذ تدابير محددة لتحقيق هذه الغاية؛

٨ - **تؤكد مجددا**، في هذا الصدد، أن التعاون الدولي المتساوق والمعزز يشكل، بالنظر إلى الترابط المتزايد والمتعدد الأوجه بين جميع المناطق والبلدان، تكملة لا غنى عنها للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز تنميتها الاجتماعية والحد من الفقر، وأنه ينبغي أن يتضمن هذا التعاون الدولي تهيئة مناخ اقتصادي خارجي مواتٍ وإشاعة ثقافة منع الصراعات والسلام؛

٩ - **تسلم** بأن التنمية الاجتماعية تتطلب المشاركة الإيجابية لجميع الأطراف الفاعلة في عملية التنمية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشركات والأعمال التجارية الصغيرة، وتشدد في هذا الصدد على أن مفهومي المسؤولية والمساءلة ينطبقان على هذه الأطراف الفاعلة كلها، وتهيب بالأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تدمج هذين المفهومين في برامج عملها؛

١٠ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي أن يكون التعليم وخلق فرص العمل وتحسين ظروف العمل، وهي عناصر لا غنى عنها للحد من الفقر والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية عموما، في محور الاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الدولي الداعم للسياسات الوطنية، وتشجع المبادرات المتخذة حاليا في منظومة الأمم المتحدة لتشجيع توظيف الشباب ووضع سياسات شاملة للعمالة؛

١١ - **تؤكد مجددا أيضا** دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والجهود الجارية الرامية إلى تنسيق المبادرات الحالية المتعلقة بأفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل في أعمالها إيلاء الأهمية اللازمة للبعد الاجتماعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٢ - **ترحب** بمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة واستعراض الإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن والمبادرات الأخرى التي اتفق عليها في جنيف، وتؤكد من جديد أن لجنة التنمية الاجتماعية ستواصل تحمل المسؤولية الأولى في هذا الصدد، وتشجع الحكومات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، والمجتمع المدني على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها؛

١٣ - **تشير** إلى قرارها أن تستعرض في عام ٢٠٠٥ التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية وإمكانية تنظيم مناسبة رئيسية في هذا السياق، وتطلب في هذا الصدد إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تحيل إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النتائج المهمة لاستعراضها للإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر متابعته، وذلك لكي تنظر فيها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا عنوانه ''تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريرا عن هذه المسألة.